بالشراكة بين الإسكان وشركة السرايا العقارية بدء تسليم الدفعة الأولى بوحدات مشروع «الوادي»

قامت شركة السرايا العقارية بتسليم المواطنين المستفيدين من خيارات التمويلات الإسكانية وحدات الدفعة الأولى من مشروع «الوادي» بمنطقة البحير بالمحافظة الجنوبية، وذلك بحضور السيدة آمنة بنت أحمد الرميحي وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني، وسعود كانو رئيس مجلس إدارة شركة السرايا العقارية وسمارت سكاي لاين، والمهندس أحمد عبدالعزيز الخياط الرئيس التنفيذي لهيئة التخطيط والتطوير العمراني، والسيدة فاطمة إبراهيم المناعي وكيل وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، وعبدالله طالب مدير عام بنك الإسكان، وعدد من المسؤولين من الوزارة والشركة.

وشهد الحفل تسليم وحدات المرحلة الأولى من المشروع إلى المواطنين المستفيدين، وذلك بعد استكمال جميع الأعمال الإنشائية وأعمال البنية التحتية وفق المعايير الفنية والهندسية المعتمدة، على أن يتم استكمال تسليم بقية وحدات المشروع تباعًا وفق البرنامج الزمني المحدد، بما يضمن سرعة انتقال الأسر المستفيدة إلى وحداتهم السكنية الجديدة.

ويُعد مشروع الوادي أحد المشاريع الإسكانية المنفذة بالشراكة بين وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وشركة السرايا العقارية ضمن برنامج حقوق تطوير الأراضي الحكومية، والذي يمثل أحد أبرز البرامج الإسكانية الهادفة إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير حلول إسكانية مبتكرة ومستدامة تسهم في تلبية الطلبات الإسكانية المتزايدة، ورفع كفاءة تطوير الأراضي الحكومية، ودعم مسارات التنمية العمرانية الشاملة في مملكة البحرين.

وأكدت السيدة آمنة بنت أحمد الرميحي وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني، أن المشروع يجسد رؤى وتطلعات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تعزيزاً لمواصلة تنفيذ المشاريع والبرامج الإسكانية التي تلبي احتياجات المواطنين وتعزز جودة الحياة والاستقرار الأسري.

وأوضحت الوزيرة أن مشروع «الوادي» يمثل إضافة نوعية جديدة إلى سلسلة المشاريع الإسكانية التي يتم تنفيذها بالشراكة مع القطاع الخاص، مؤكدةً أن برنامج حقوق تطوير الأراضي الحكومية أسهم في تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع الإسكانية وتوفير خيارات سكنية متنوعة تتوافق مع احتياجات المواطنين، إلى جانب دعم النمو في القطاع العقاري وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني.

كما أشادت الوزيرة بالتزام شركة السرايا العقارية بتنفيذ المشروع وفق الجدول الزمني والمواصفات الفنية المعتمدة، بما يعكس نجاح نموذج الشراكة الاستراتيجية بين الجهات الحكومية والمطورين العقاريين، مؤكدةً استمرار الوزارة في طرح المزيد من المشاريع والمبادرات النوعية التي تسهم في تسريع تلبية الطلبات الإسكانية وتحقيق الاستدامة في التنمية العمرانية.

من جانبه، أكد عبدالله طالب مدير عام بنك الإسكان حرص البنك على أن يكون شريكًا فاعلًا في دعم مسيرة تملك المواطنين للمسكن الملائم، من خلال البرامج التمويلية والحلول الإسكانية المبتكرة التي يقدمها البنك، مثل برنامج «تسهيل» و«تسهيل+»، إلى جانب الخدمات الرقمية المتطورة التي تسهم في تسهيل إجراءات التقديم والحجز وتسريع الحصول على الخدمات الإسكانية.

وأضاف أن بنك الإسكان يواصل تطوير منظومة العمل الرقمي وتعزيز الشمول المالي بما يسهم في رفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين، مؤكدًا استمرار البنك في دعم المشاريع الإسكانية النوعية التي تنفذ بالشراكة مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، بما يحقق أهداف رؤية البحرين الاقتصادية 2030 في مجال الاستدامة وجودة الحياة.

بدوره، أعرب السيد سعود كانو رئيس مجلس إدارة شركة السرايا العقارية وسمارت سكاي لاين عن اعتزازه بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، مؤكدًا أن مشروع الوادي يمثل نموذجًا ناجحًا للتعاون المثمر بين القطاعين العام والخاص، وأسهم في تنفيذ مشروع إسكاني متكامل يلبي تطلعات المواطنين ويوفر بيئة سكنية عصرية تتوافر فيها مقومات الجودة والاستدامة.

وأشار إلى أن الشركة حرصت على تطبيق أعلى المعايير في التصميم والتنفيذ، بما يضمن توفير وحدات سكنية حديثة تلبي احتياجات الأسر البحرينية، مؤكدًا أن هذه الشراكة تمثل ركيزة أساسية لدعم تطور القطاع العقاري وتعزيز دوره كأحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية في المملكة.

ثقافة الشراكة

بقلم:
عبير محمد دهام

يقال إن المرأة عدوة المرأة.

ويقال إن الرجل يراها عبئا في العمل.

لكن قلما نلتفت إلى أن الخلل ليس في الأشخاص، وإنما في بيئة تزرع الشك وتستغرب الشراكة.

في بيئات العمل، لا يتشكل الدعم صدفة ولا يختفي صدفة. هو انعكاس مباشر للمناخ الذي تُدار به الأمور، وللقيم التي تتحول إلى قرارات يومية. حين تكون البيئة واضحة وعادلة، يصبح التعاون سلوكا طبيعيا، وحين تسود المقارنة والارتياب، يتحول أي اختلاف إلى عبء، وتُفسَّر الكفاءة على أنها تهديد.

التحديات في العمل لا ترتبط دائماً بحجم المهام أو ضغط الوقت. هناك عبء غير مرئي ينشأ من الشعور بالحذر المستمر، وبأن الجهد قد لا يُقدَّر كما ينبغي، أو أن الرأي قد يُتجاوز قبل أن يُناقش. هذا العبء لا يُقاس، لكنه ينعكس على الحافز، ويؤثر في جودة العطاء، ويجعل العمل أقل سلاسة مما يجب.

في هذا السياق، تظهر المرأة بصورتين. امرأة تُداري امرأة، تمارس الدعم بهدوء، وتفهم أن الطريق لا يحتاج الى مزيد من العرقلة. تقول كلمة عادلة في وقتها، وتفتح باباً حين تستطيع، وتختار ألا تزيد الحمل على غيرها. هذه الصورة لا تصنع ضجة، لكنها تمنح العمل معناه الحقيقي.

وتظهر أحياناً امرأة تتعامل بحذر أو منافسة أو صمت، لا بدافع سوء، وإنما نتيجة ضغوط متراكمة أو تجربة علّمتها أن المساحة محدودة وأن النجاة فردية. الفارق بين الصورتين ليس في النية، وإنما في المناخ الذي صاغ هذا السلوك.

والرجل بدوره ليس قالبا واحدا. هناك من يرى المرأة شريكا كاملا، يقيّمها بما تقدمه، ويتعامل مع حضورها كقيمة مضافة. وجود هذا النموذج يخفف حدة التوتر داخل الفرق، ويمنح العمل توازنا صحيا.

وفي المقابل، يظهر أحياناً رجل لا يهمّش بشكل مباشر، لكنه يلتف على الحضور. يوشي، ويهندس القرارات في الخفاء، ويعيد ترتيب المشهد بما يخدم نفوذه، مستخدماً الشك أداة، والهمس وسيلة. هذا النوع من السلوك لا يكون ظاهرا، لكنه يترك أثرا عميقا، لأنه يفرغ العمل من عدالته، ويقوض الثقة بهدوء.

وفي بعض البيئات، تظهر نماذج تستخدم السلطة لا للبناء، وإنما للتضييق. لا ترفع صوتها، لكنها تغلق المسارات، وتربك الجهود، وتُشعر الآخرين بأن المحاولة نفسها غير مرحب بها. هنا لا يكون الظلم حالة عابرة، وإنما يتحول إلى نمط، وإلى رسالة غير معلنة بأن الكفاءة وحدها لا تكفي.

عند هذه النقطة، يصبح من الواضح أن المشكلة لا تكمن في المرأة ولا في الرجل، وإنما في بيئة سمحت لهذه السلوكيات أن تستمر من دون مساءلة، وللمناورة أن تُكافأ، وللصمت أن يتحول إلى أسلوب إدارة. وحين تغيب المعالجة، تفقد بيئة العمل قدرتها على احتضان الطاقات، مهما كانت أهدافها نبيلة.

بيئة العمل تشبه البيت في معناها الأعمق، ليس لأن العاملين أبناء، وإنما لأن المناخ العام يتأثر بطريقة القيادة. حين تُدار الأمور بعدل ووضوح، يشعر الجميع بالأمان، وتظهر القدرات بثقة. وحين يسود التوتر أو التحيز أو الغموض، يفقد المكان توازنه، مهما توافرت الإمكانات. في هذه الحالات، لا يكون الخلل في الأفراد، وإنما في طريقة إدارة البيئة نفسها.

فالاهتمام بالأصول البشرية هو جوهر النجاح المؤسسي. لأن الناس هم من يصنعون النتائج، وهم من يرفعون المؤسسة أو يضعفون أثرها. إهمالهم لا يظهر أثره فوراً، لكنه يتراكم، تماماً كما يتراكم الأثر الإيجابي حين يُستثمر فيهم بوعي. الدعم هنا يشبه التغذية الراجعة، حين تُقدَّم بصدق وانتظام، تصحح المسار، وتمنع الأخطاء من التحول إلى أزمات.

وبيئة العمل دائرة، وما يُزرع فيها يعود أثره على الجميع. الدعم يولّد التزام، والالتزام ينعكس أداء، والأداء يرسم صورة المؤسسة وسمعتها. وحين تنكسر هذه الدائرة، لا تكون المشكلة في الصلاحيات ولا في الأنظمة، وإنما في غياب الوعي بقيمة الإنسان داخلها. لذلك، فإن القيادة الواعية لا تكتفي بالتفويض، بل تحافظ على حضورها الداعم، لأن نجاح المؤسسة أو تعثرها يبدأ وينتهي من هناك.

وحين نُصلح البيئة، نخفف العبء عن الإنسان. وحين نزرع الثقة، تنمو الشراكة. السؤال الأهم ليس من يدعم من، وإنما أي ثقافة نختار أن نبني.. لأن الثقافة هي التي تصنع السلوك وهي التي تحدد إن كان العمل مساحة استنزاف أو مساحة نمو للجميع.

مهتمة بالحوكمة وتطوير الأداء المؤسسي

وزيرة الشباب تترأس جلسة التقييم النهائية لمخرجات المشروع الوطني «لامع»

ترأست روان بنت نجيب توفيقي وزيرة شؤون الشباب جلسة التقييم النهائية للفرق المتأهلة إلى المرحلة الأخيرة من النسخة الخامسة للمشروع الوطني «لامع»، بحضور أعضاء لجنة التقييم التي تضم الشيخة ضوى بنت خالد آل خليفة رئيس مجلس إدارة هيئة لامع، وعبدالله الجفالي الرئيس الإقليمي لشركة Honeywell العالمية عضو المجلس السعودي للقادة، إحدى مبادرات مؤسسة محمد بن سلمان (مسك)، وأريج الشكر الرئيس التنفيذي لبابكو إنرجيز للمشاريع، إلى جانب ظبية الرفاعي المدير العام لهيئة لامع.

وفي مستهل الجلسة تم تقديم عرض تفصيلي لآلية التقييم المعتمدة والمعايير التي استندت إليها لجنة التقييم العليا في قياس جودة مخرجات الفرق، التي ركزت على كفاءة توظيف أدوات الاستشراف الاستراتيجي، وبناء السيناريوهات المستقبلية، وصياغة استراتيجيات وخطط تشغيلية ومالية مرنة وقابلة للتنفيذ، وقادرة على التعامل مع مختلف الحالات.

وقدمت الفرق المشاركة عروضها أمام اللجنة، مستعرضةً رؤاها وتحليلاتها حول مستقبل القطاعات والموضوعات المطروحة ضمن التحدي، إلى جانب السيناريوهات المحتملة والتوجهات الاستراتيجية والخطط التنفيذية المنبثقة عنها، بما عكس مستوى متقدمًا من الجاهزية والاستعداد للتعامل مع متطلبات المستقبل.

وفي ختام الجلسة ناقش أعضاء لجنة التقييم العليا مخرجات الفرق المتأهلة، وتباحثوا حول جودة الطرح ومستوى الجاهزية التنفيذية، تمهيدًا لاعتماد النتائج النهائية التي ستُضاف إلى حصيلة نتائج المراحل السابقة، وصولًا إلى الإعلان الرسمي لنتائج النسخة الخامسة من المشروع الوطني «لامع».

وأعربت وزيرة شؤون الشباب عن تقديرها للجهود التي بذلتها الفرق المشاركة، وما قدمته من رؤى وأفكار نوعية تعكس تطورًا ملموسًا في قدرات الشباب البحريني في مجالات التفكير الاستراتيجي والاستشراف المستقبلي، مؤكدةً أن مخرجات التحدي الختامي تجسد قدرة الشباب على الربط بين التحليل المستقبلي وصناعة القرار والتنفيذ العملي، بما يسهم في إعداد قيادات شابة مؤهلة وقادرة على الإسهام بفاعلية في رسم ملامح المستقبل.

«خدمات الشورى» تناقش مع «الصحة» و«السياحة» استحداث تأشيرة خاصة بالسياحة الصحية

ناقشت لجنة الخدمات بمجلس الشورى برئاسة الدكتورة جميلة السلمان في اجتماعها المنعقد أمس (الاثنين)، الاقتراح بقانون بشأن تنظيم السياحة الصحية، وذلك بحضور الدكتورة لولو راشد شويطر وكيل وزارة الصحة، وسارة أحمد بوحجي الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض، والدكتور إبراهيم علي النواخذة الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة، وعائشة عادل البلوشي نائب الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، وعدد من المسؤولين.

وبحثت اللجنة مع الجهات المعنية أهداف الاقتراح بقانون، المقدم من الأعضاء: الدكتورة جميلة السلمان، الدكتورة جهاد الفاضل، دلال الزايد، الدكتورة ابتسام الدلال، علي العرادي، التي تتمثل في إرساء إطار تشريعي شامل لتنظيم السياحة الصحية في مملكة البحرين، بإنشاء منظومة مؤسسية متكاملة تنسق بين مختلف الجهات ذات العلاقة، مع إلزام المؤسسات الصحية المقدمة لهذه الخدمات بواجبات واضحة، وتعزيز مبادئ الجودة والشفافية والرقابة.

وتدارست اللجنة مع الجهات المعنية مسعى الاقتراح بقانون بشأن تسهيل إجراءات السياحة العلاجية عبر استحداث تأشيرة خاصة بالسياحة الصحية، بما يعزز تنافسية القطاع الصحي، ويشجع على جذب الاستثمارات، ويكرّس مكانة المملكة كمركز إقليمي رائد في تقديم الخدمات الصحية وفق أرقى المعايير المهنية والتنظيمية.

وخلصت اللجنة إلى مواصلة دراسة الاقتراح بقانون في ضوء المرئيات التي قدمها المسؤولون خلال الاجتماع، والأخرى التي طلبتها اللجنة من الجهات المعنية ذات العلاقة، بالإضافة إلى رأي لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالمجلس، على أن تبدأ في إعداد مسودة تقريرها بشأنه في الاجتماعات المقبلة.

وأشادت رئيس اللجنة بالتعاون المثمر الذي أبدته وزارة الصحة، والهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، وهيئة البحرين للسياحة والمعارض، خلال مناقشة الاقتراح بقانون، مؤكدة أن هذا التنسيق البنّاء يسهم في الوصول إلى قرارات تشريعية ملائمة تحقق الأهداف المرجوة من الموضوعات المطروحة، مبينةً أن الاجتماع أبرز ملاحظات جوهرية قدمها المعنيون من الجهات الرسمية، وهي تسهم بدورها في إثراء رأي اللجنة بشأن توصيتها إزاء الاقتراح بقانون.

مجلس بلدي الشمالية يرحب بالمدير العام الجديد ويقر مقترح تطوير محطة الصرف الصحي بمدينة حمد

كتب: محمد القصاص

أقر مجلس بلدي الشمالية توصية ممثل الدائرة الحادية عشرة عبدالله إبراهيم الذوادي بخصوص مقترح تطوير محطة الصرف الصحي الواقعة على طريق 1650 بمدينة حمد مجمع 1216. ويأتي هذا المقترح بناء على الشكاوى الواردة من قبل الأهالي من انبعاثات الروائح الكريهة من المحطة، ما يؤثر سلبا على جودة حياة القاطنين بالمنطقة، إضافة إلى الأعطال المتكررة بالمحطة، التي يؤدي توقف عملها الى فيضان المياه في المنازل المجاورة، فضلا عن أن التوسع العمراني والزيادة السكانية بالمنطقة قد تكون سببا لزيادة الحمل التشغيلي للمحطة ومن ثم يستوجب إعادة تطويرها بما يسمح باستمرار عملها وفق الطاقة الاستيعابية المطلوبة وتفادي توقفها عن العمل.

جاء ذلك في الاجتماع الاعتيادي للمجلس صباح أمس الاثنين برئاسة الدكتور سيد شبر إبراهيم الوداعي، بحضور المدير العام لبلدية المنطقة الشمالية المهندس محمد سعد السهلي وحضور أعضاء المجلس والمعنيين من البلدية الشمالية وشؤون البلديات.

واستهل رئيس المجلس الجلسة بكلمة رحب فيها بالقرار الملكي السامي بتولي مسؤولية إدارة الجهاز التنفيذي للمهندس محمد سعد محمد السهلي، الذي يعد خطوة مهمة لتجديد مسار العمل البلدي بما يؤكد مآثر النهج الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الملك حمد بن عيسى آل خليفة، كما عبر الوداعي عن تقديره للمسيرة التاريخية التي جمعته مع الأخت الفاضلة المهندسة لمياء يوسف الفضالة التي أسهمت بعطائها المتميز في تعزيز التوجه الواعي لإنجاز أهداف العمل البلدي المشترك، التي حرصت في بناء العلاقات الأخوية المبنية على ثوابت الشراكة بين الجهاز التنفيذي والمجلس في تنفيذ المشاريع وتنظيم الفعاليات المشتركة.